مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٧٧٦**

الثلاثاء ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)	
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين	
	ألمانيا	السيد آيك	
	باكستان	السيد ترار	
	البرتغال	السيد موررايس كابرال	
	توغو	السيد مبيو	
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو	
	الصين	السيد وانغ من	
	غواتيمالا	السيد بريث غوتيريث	
	فرنسا	السيد لو فرابيه دو إيلين	
	كولومبيا	السيد ألثاتي	
	المغرب	السيد لوليشكي	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت	
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو	
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن للمشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام بشأن اليمن، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بن عمر.

السيد بن عمر (تكلم بالإنكليزية): دخلت عملية الانتقال السياسي في اليمن مؤخراً شهرها السادس منذ التوقيع على اتفاق الفترة الانتقالية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في الرياض. لقد حققت الأطراف اليمنية تقدماً كبيراً في تنفيذ الاتفاق والقرار ٢٠١٤ (٢٠١١). فتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والشروع في هيكلة القوات المسلحة، وإجراء الانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير، بمشاركة شعبية ساحقة، قد كفلت نقل السلطة سلمياً، وإكمال المرحلة الأولى من مراحل العملية الانتقالية في اليمن بنجاح. تلك الخطوات، مقرونة بما تم مؤخراً من إطلاق التحضيرات الأولية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، تدل على أن عملية الانتقال في اليمن تسير إلى حد كبير على الطريق الصحيح.

منذ أن تولى الرئيس عبده ربه منصور هادي مهام منصبه، أبدى حساً قيادياً قوياً وتصميماً على قيادة البلد عبر المرحلة الانتقالية. وما فتئ الرئيس يتخذ خطوات مهمة للمضي بعملية الانتقال إلى الأمام. وقد قابل اليمنيون جهوده بنية حسنة وبدعم كاسحين. في ذلك السياق، شرع في عملية إصلاح الجيش والأمن بإصداره عدداً من المراسيم أعلن فيها عن نقل بعض القادة إلى مواقع جديدة. وقد أحرزت لجنة الشؤون العسكرية المنشأة بموجب اتفاق الانتقال تقدماً كبيراً في سحب الوجود العسكري من المناطق المدنية بالرغم من العديد من الصعوبات. فقد أزيلت معظم نقاط التفتيش ومواقع المعارك في مدينتي صنعاء وتعز.

ومع ذلك فإن الانتقال في اليمن يجري على خلفية شواغل أمنية خطيرة، وأزمة إنسانية غير مسبوقة والعديد من الصراعات التي لم تُحل. إن المدى الزمني للانتقال ضيق جيد، فينبغي عدم إضاعة الوقت. من التحديات الرئيسية في اليمن تأكيد سلطة الدولة في ظل بيئة تهيمن عليها جهات فاعلة مسلحة لا تتبع للدولة وهي تتنافس على السلطة. فتنظيم القاعدة، على وجه الخصوص، ما برح يشكل تهديداً رئيسياً. غير أن جهود الرئيس هادي منصور لمكافحة تقدمه في الجنوب وفي المناطق الأخرى قد بدأت تؤتي ثمارها.

خلال بعثة المساعي الحميدة الحادية عشرة التي قمت بها إلى اليمن في الفترة من ١٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل، نشأت توترات جديدة نتيجة للقرارات التي اتخذها الرئيس منصور هادي باستبدال قائد القوات الجوية، محمد صالح الأحمر، الأخ غير الشقيق للرئيس صالح، وقائد الحرس الرئاسي، طارق صالح، ابن أخ الرئيس السابق. لقد خلق رفضهما تنفيذ أوامر الرئيس بالانتقال إلى مواقع أخرى حالةً خطيرة.

خلال تلك المهمة، عملتُ عن كثب مع الرئيس هادي والتقيت مرات عديدة بالرئيس السابق صالح وبابنه أحمد علي، قائد قوات الحرس الجمهوري، للمساعدة في نزع فتيل المواجهة. وأخيراً توصلنا إلى اتفاق يسمح بإجراء عملية تسليم

المهام، وشــهدت شخصياً حفل التسليم في القوات الجوية وفي اللواء الثالث.

لكن للأســف، بعد مغادرتي وإلى اليــوم، لا يزال هناك تحدٍ مفتوح ومواجهة مســتمرة لمنــع العقيد الذي عينه الرئيس من تولي قيادة اللواء الثالث. تجدر الإشارة إلى أن اللواء الثالث هو أحد أفضل الوحدات العســكرية اليمنية من حيث المعدات والمــوارد ويقــع مقره بالقرب مــن المجمع الرئاســي في قلب العاصمة صنعاء.

تظهر هذه التطورات أن الأسباب الكامنة وراء التوترات تــراوح مكانهــا. ويمكن أن تــؤدي التحركات الــتي يقوم بها المعوِّقون لعرقلة جهود الرئيس هادي في إعادة التنظيم والضبط في القوات العسكرية والأمنية إلى إخراج عملية الانتقال الهشة في اليمن عن مســارها، ويمكن أن ينتج عن ذلك حالة خطيرة مــن عدم الاســتقرار. يجب بــذل كل الجهود مــن أجل إبقاء عملية الانتقال في مسارها.

يمكــن لمؤتمر الحوار الوطني أن يكون خطوة أساســية في اتجاه تحقيق تلك الغاية. فإنْ حُضِّر له جيداً واكتســب شرعية في نظر جميع الفئات اليمنية بوصفه محفلاً لتشكيل إطار لمستقبل اليمــن، فإنه يمكــن أن يكون أداة مهمة مــن أدوات التمكين الديمقراطي وخلق دينامكية سياســية إيجابية في اليمن تســاعد على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمن.

لقــد حدد اتفاق الفتــرة الانتقالية معايــير عملية الحوار الوطني. وعلى أســاس المشــاورات مع جميــع الفئات الوطنية، حددنــا عدداً من المبادئ الرئيســية المقبولة لــدى الجميع فيما يتعلــق بالحــوار الوطني. أولا يجــب أن تكون العملية شــاملة للجميع بشــكل كامل، أي بمعنى أنه يجب تمثيل جميع شــرائح المجتمــع اليمــني ذات الصلة، بما في ذلك الأحزاب السياســية والحــراك الجنوبي والحوثيون وممثلو المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات الشــبابية والنســائية. ثانيا، يجــب أن تكون العملية تشــاركية حقا، وهو ما يعني أن جميع الأطراف المشــاركة في العمليــة يجب أن يكون لهــا رأي في تصميمها وإدارتها ويجب طمأنتهــا إلى أنه ســجري الاســتماع إلى آرائهــا. ثالثا، يجب أن تكــون عمليــة الحوار شــفافة، وهو ما يعني ضرورة نشــر القرارات الرئيســية بشــأن إطارها الزمني وعضويتها وجدول أعمالها وأســاليب عملها. وأخيرا، يتعين أن يســفر الحوار عن نتائج، مما يعني أنه يجب تنفيذ نتائجه تنفيذا كاملا.

وفي ٦ أيار/مايــو، أصدر الرئيس منصور هادي منصور مرســوما بتعيــين لجنة اتصــال لعملية الحوار الوطــني. ومهمة اللجنــة هي تيســير تشــكيل لجنة تحضيرية للحــوار الوطني في موعــد غايتــه ٣٠ حزيران/يونيه. وتعيين اللجنــة يمثل خطوة أولى جيــدة في إطــلاق العملية في الوقت المحدد. وســتكون المهمة الرئيسية للجنة التحضيرية هي وضع خطة ملموسة لعقد مؤتمر للحوار الوطني والاتفاق عليها، بما في ذلك الاتفاق على الشــكل ومعايير العضوية والمشاركة والنظام الداخلي. ونتائج ذلك المؤتمر ستصب في عملية وضع الدستور التي من المقرر أن تنتهي في أواخر عام ٢٠١٣، مما يتيح إجراء انتخابات عامة في شباط/فبراير ٢٠١٤.

ولكــي تكون عمليــة الحوار الوطني ناجحــة، لا بد أن يصممها وأن يقودها اليمنيون أنفسهم. وبينما سيتطلب ذلك دعمــا دوليــا قويا، فــإن الوجود الدولي ينبغــي أن يكون غير ملموس. واســتنادا إلى المشاورات مع الجهات اليمنية الفاعلة، ســتقدم الأمم المتحدة الدعم في أربعة مجالات رئيســية: أولا، بتوفير التيسير السياسي لمســاعدة أصحاب المصلحة على حل النزاعات بمجرده نشــأتها؛ وثانيا، بتقــديم الدعم التقني لأمانتي اللجنة التحضيرية ومؤتمــر الحوار الوطني؛ وثالثا، ببناء قدرات الفئات الرئيســية، بما في ذلك الشــباب والنســاء والمشــردون داخليــا، لضمان أن يتمكنوا من المشــاركة بفعالية في المؤتمر؛ ورابعــا، بتنظيم حملة للإعلام والتوعية لضمان إعلام الجمهور

بشكل صحيح وإشراكه في المناقشات الجارية خلال جميع مراحل العملية.

وسيقود مكتبي الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الحوار الوطني بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مبادرة مشروع تتكلف مليوني دولار، وسيمولها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، ستغطي احتياجات الدعم خلال المرحلة التحضيرية للحوار. وجرى أيضا نشر فريق صغير من المستشارين السياسيين، الذين سيعملون بشكل وثيق مع الفريق القطري، في صنعاء للمساعدة في العملية التحضيرية. ومن المرجح أن يكون نجاح أو فشل الحوار الوطني عاملا حاسما لنجاح المرحلة الانتقالية في اليمن أو فشلها. وبالتالي، فإن المساعدة على ضمان نجاحها سيكون الأولوية القصوى للأمم المتحدة في اليمن في الشهور المقبلة، ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع الأطراف الدولية الأخرى التي يمكن أن تقدم الدعم لهذه العملية.

لا يزال الوضع الأمني في اليمن يشكل مصدر قلق كبير. وإعادة هيكلة الجيش والخطوات باتجاه توحيد القيادة سيستغرقان وقتا وجهدا متواصلا. وفي غضون ذلك، لا تزال القدرات الأمنية للحكومة عموما محدودة. ففي الشمال، يواصل الحوثيون تأكيد سيطرتهم في صعدة وأجزاء من محافظات حجة وعمران والجوف. وفي محافظة أبين الجنوبية، كثفت قوات الأمن اليمنية حملتها ضد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وجماعة أنصار الشريعة في ظل دعم جوي وبحري حيث تحقق بعض النجاح مؤخرا. ويتردد أن الجيش اليمني استعاد السيطرة على لودر وحقق نجاحا كبيرا في جعار وزنجبار، في حين لا تزال شقرة تحت سيطرة أنصار الشريعة.

ومع ذلك، فقد مد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وأنصار الشريعة سطوتهما لتشمل مناطق لم يكن لهما أنشطة فيها سابقا. وتفجير صنعاء الإرهابي في الأسبوع الماضي، والذي استهدف عرضا عسكريا مما أسفر عن مقتل نحو ٩٦ جنديا وجرح أكثر من ٣٠٠ آخرين، والمخطط الفاشل لتفجير طائرة ركاب مؤخرا هما تذكير بأن القاعدة في جزيرة العرب لا تزال الجماعة الأشد فتكا التابعة لتنظيم القاعدة بعزمها على ضرب أهداف غربية وإقليمية على السواء. وأنشأت جماعة أنصار القاعدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها هياكل للحكم لتوفير الخدمات الاجتماعية وإقامة العدل في منطقة طالما اشتكت من التمييز والإهمال من قبل الحكومة المركزية.

والمشاعر الانفصالية في الجنوب في ازدياد. وقد بدأ الحراك الجنوبي في أواخر عام ٢٠٠٦ باعتباره حركة حقوقية تطالب بالمساواة وعدم التمييز وإحداث تغيير في العلاقات بين الشمال والجنوب داخل دولة وحدوية. وقوبلت هذه الحركة بالقمع. وبعد سنوات قليلة، بدأت مجموعات داخل الحراك تدعو إلى استقلال الجنوب.

ولا تزال هناك قضايا أمنية أخرى. فقد زادت حوادث الاختطاف والاغتيال واحتجاز الرهائن في الأسابيع القليلة الماضية. وفي شوارع صنعاء وجميع أنحاء البلد، لا يزال وجود القوات المسلحة والميليشيات حقيقة واقعة. ويمكن إعادة نشر أسلحة رئيسية وقدرات عسكرية أخرى في غضون ساعات. وعلاوة على ذلك، فإن أنابيب النفط والغاز وخطوط الكهرباء لا تزال تتعرض للهجوم بشكل متكرر. وهناك دوافع سياسية للعديد من هذه الهجمات في حين أن بعضها الآخر أعمال إجرامية تُرتكب في سياق حالة الفوضى التي تسود في أجزاء من البلد. وتكبد هذه الهجمات وأعمال التخريب الدولة خسائر في الإيرادات من الميزانية الوطنية بمتوسط نحو ٢٥٠ مليون دولار شهريا أو ٣ بلايين دولار سنويا. وهذه الخسارة في الإيرادات جريمة بحق الشعب اليمني. وهي تزيد من بؤس الفقراء والفئات الضعيفة. واليمن لا يزال البلد الأفقر في العالم

العــربي حيث يعــاني من عجز مالي يبلغ نحــو بليوني دولار أو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

والنطــاق الحالي للأزمة الإنســانية في اليمن لم يســبق له مثيل والأرقام أكثر قتامة بكثير مما ذُكر ســابقا. ويعاني عشرة ملايين نسمة، أي نحو نصف سكان البلد بالكامل، من انعدام الأمن الغذائي حيث يواجه نصف هؤلاء- ٥ ملايين شخص- انعــدام الأمــن الغذائي بصورة حادة ويحتاجون إلى المســاعدة الفورية. ويعاني قرابة مليون طفل تحت ســن الخامسة من سوء التغذية. وقد شــرد القتال الدائــر حاليا أكثر من نصف مليون يمــني داخل البلد. واليمن يســتضيف أيضا ٠٠٠ ٢١٩ لاجئ ولا يزال يواجه تدفقا كبيرا للاجئين.

ولتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في اليمن، وجرى توســيع نطاق الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة بدرجة كبيرة في عــام ٢٠١٢، ولكن توفير المســاعدة لا يــزال يواجه عددا مــن التحديات. ومــن أهم هذه التحديــات القدرات والأمن والتمويل. ويجب على كل من الحكومة اليمنية والمجتمع الدولي إعطاء الأولوية لهذه الأزمة الإنسانية الحادة. وحتى الآن، جرى تمويل خطة الاســتجابة الإنسانية في اليمن والتي تتكلف ٤٥٥ مليــون دولار بنســبة ٤٣ في المائــة فقط. غير أنــه منذ النداء الأصلي، ارتفع عدد الأشــخاص الذين هم في حاجة إنســانية ماسة ويجري تنقيح الاحتياجات المالية. وستكون هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في الدعم من قبل مجتمع المانحين الدوليين لتلبية هذه الاحتياجات المتزايدة. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن القيام بدور أكثر نشــاطا في توجيه انتباه العالم إلى الأزمة الإنســانية في اليمن.

ويتمثــل تطور جيــد في أن المجتمع الــدولي ملتزم الآن برفع مســتوى دعمه. واستهدف الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن، الذي اســتضافته المملكة العربية الســعودية في الريــاض في ٢٣ أيار/مايــو، توفير إطار وزخــم لدعم خطط اليمن للإصلاح السياســي والاقتصــادي والأمني وفقا لجداول زمنية محددة.

كمــا تتطلــب قضايا ملحة أخــرى اهتمامنــا. و لم تجر معالجة مصير الذين احتجزتهم قوات الأمن الحكومية وجماعات المعارضــة المســلحة خلال الصراع الذي نشــب مؤخرا، على الرغــم مــن أن حكومة الوحــدة الوطنية قد بذلــت قصارى جهدها. ويجب على من لا يزالون يحتجزون أفرادا أن يكشفوا عــن مصيرهــم وأن يســمحوا بالوصول إليهم وأن يســارعوا بالإفــراج عنهم. ونحن أيضا مدركون لضرورة التصدي لمظالم الماضــي الكثــيرة. وينبغي مســاءلة الذين ارتكبــوا انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأثــني علــى الموجوديــن في الحكومة الذيــن عملوا بجد من أجل إعداد قانون ذي مصداقية بشــأن العدالة الانتقالية – وهو قانون ناتج عن مشــاورات عامة. وللأسف، فإن الوزراء الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم الســابق، المؤتمر الشعبي العام، أحجمــوا مــرة أخرى في اجتمــاع لمجلس الــوزراء اليوم عن تأييــد مشــروع ذلك القانــون. وكما هو منصــوص عليه في الاتفاق الانتقالي، ينبغي الآن إحالة المشروع إلى رئيس الوزراء والرئيس للبت فيه.

وفي نيســان/أبريل، اعتمــد مجلس الوزراء قرارا بإنشــاء مؤسســة وطنية مســتقلة لحقوق الإنســان وطلــب من وزارة حقوق الإنسان متابعة القرار وإعداد مشاريع القوانين اللازمة. هــذه خطــوة إيجابية، وســتتطلب دعما كبيرا مــن قبل الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية.

إن الرئيس هادي وحكومة الوحدة الوطنية بقيادة رئيس الوزراء باسندوة، يحققان تقدما بثبات، فيما يخص المضي قدما بالبلد وتحقيق طموحات الشــباب فيمــا يتعلق بالتعبير. وإنهما يستحقان دعم المجلس المســتمر. وبينما تتواصل المظاهرات، حول الشباب والمجتمع المدني والمجموعات النسائية والأحزاب

السياسية الناشئة تركيزهم من الاحتجاج إلى اتخاذ المبادرات وبذل الجهود التحضيرية لعملية الحوار الوطني والمشاركة في العملية السياسية.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على أن العملية الانتقالية في اليمن، وبينما تظل إلى حد بعيد في مسارها، إلا أنها لا يمكن أن تجري في ظل التهديدات العسكرية المستمرة. وحتى تترسخ الحوكمة الشرعية، يتعين أن يكون الشعب اليمني قادرا على رؤية أن أولئك الذين يتمتعون بالسلطة الشرعية، هم في حالة تسمح لهم بممارسة سلطاتهم بشكل فعلي، وبأن على أولئك الذين يشجعون التخريب ويضعون العراقيل في الكواليس أن يعلموا بأنهم مرصودون وبأنهم سيساءلون، وبأن الصبر الدولي قد بدأ بالنفاد.

إن القرار ٢٠١٤ (٢٠١١) واضح في هذا الصدد، حيث يلزم جميع الأطراف اليمنية بالاضطلاع بدور كامل وبناء فيما يخص تنفيذ اتفاق الفترة الانتقالية. ويتعين أن يستعد أولئك الذين لم يتقيدوا بهذا الالتزام، لمساءلة الشعب اليمني ومجلس الأمن.

يظل القلق يساور الأمين العام جراء الجهود المبذولة من أجل تقويض الفترة الانتقالية في اليمن. وقد طلب مني مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة، والعمل عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي وباقي الشركاء الدوليين، من أجل تيسير التنفيذ الفعال للاتفاق الخاص بالفترة الانتقالية في اليمن، بوصفه نموذجا للتغيير السلمي من شأنه تقديم دروس ذات قيمة لحالات أخرى في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بنعمر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السلال (اليمن): السيد الرئيس، سعادة السفير أغشين مهدييف، رئيس مجلس الأمن الدولي، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لشخصكم الكريم ولوفد أذربيجان الشقيق بالتهنئة على إدارتكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، والتهنئة موصولة إلى سعادة السفيرة سوزان رايس ووفد الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة على رئاستها الناجحة خلال شهر نيسان/أبريل الماضي. كما أود أن أعرب عن تثميننا العالي وشكرنا الجزيل للمساعي الحميدة والجهود الحثيثة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، ومستشاره ومبعوثه الخاص السيد جمال بن عمر وفريقه المعاون في إنجاح العملية السياسية في بلدي.

شهد اليمن تطورات كبيرة وإيجابية منذ التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها ذات الجدول الزمني من قبل شركاء العمل السياسي. وللاستمرار في هذا التطور تبرز أهمية دعم فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني. وهنا أود لفت كريم عناية أعضاء مجلس الأمن إلى عدد من الخطوات التي اتخذتها حكومة بلدي في سبيل إنجاح الفترة الانتقالية منذ آخر بيان لي أمام المجلس الموقر في مارس الماضي:

أولا، العمل على تهيئة المناخ المناسب لبدء الحوار الوطني الذي سيضم مختلف أطياف العمل السياسي اليمني، ومن أجل ذلك فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (١٣) بتاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٢ بتعيين لجنة الاتصال التي يُعول عليها في التسريع بإجراءات تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني بما لا يتجاوز تاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ومن أجل ذلك فقد قامت لجنة الاتصال بتشكيل سبعة أفرقة عمل مختلفة للتواصل مع مختلف الأطراف.

ثانيا، تتدارس الحكومة في الوقت الراهن مشروع ”قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية“، ويهدف إلى التأكيد

على قيام الانتقال السياسي في اليمن على أساس قيم التسامح والصفح وحقوق الضحايا والمصالحة الفردية والجماعية وتحقيق المصالحة الوطنية ونبذ كل أشكال العنف والانتقام. وتنمية وإثراء ثقافة وسلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة وبناء الدولة المدنية، دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحو آثار انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها مستقبلا. وعقب انتهاء الحكومة من دراسة هذا المشروع ستحيله إلى البرلمان بُغية اعتماده ومن ثم صدوره بقرار من رئيس الجمهورية للبدء في تنفيذه قبل نهاية العام الحالي.

ثالثا، أقرت الحكومة تشكيل لجنة وزارية تتولى إعداد مشروع قانون لإنشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

رابعا، عقب انتهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني، من المقرر تشكيل لجنة دستورية تتولى صياغة مشروع دستور جديد يُحدد شكل النظام السياسي للبلد وطبيعة وشكل الدولة اليمنية حتى يتم طرحه للاستفتاء الشعبي، بعد ذلك ومع نهاية الفترة الانتقالية سيتم إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقا للدستور الجديد.

خامسا، ما زالت لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار تقوم بأداء المهام المنوطة بها من أجل إعادة الأمن والاستقرار في اليمن عبر إزالة المتارس والحواجز العسكرية وكذا العمل من أجل إعادة دمج وهيكلة القوات المسلحة والأمن. وفي هذا الصدد، قام فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، بإصدار عدد من القرارات الهامة بشأن إجراء تنقلات في صفوف القيادات العسكرية والأمنية وفقا لقانون التدوير الوظيفي.

بعد أن استعرضت معكم عددا من الخطوات التنفيذية التي اتخذتها الحكومة اليمنية، وكما أشار السيد جمال بن عمر، في إحاطته اليوم فإن اليمن لا يزال يواجه الكثير من التحديات والعوائق، وهنا أوجز أبرز هذه التحديات:

أولا، استغلال تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب للحالة السياسية غير المستقرة في اليمن خلال العام الماضي، في بسط سيطرته على أجزاء من البلاد ومهاجمة والاستيلاء على عدد من المقار الحكومية وقتل العديد من الأبرياء. وعقب الانتخابات الرئاسية المبكرة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، كثفت الأجهزة الأمنية وقواتنا المسلحة العديد من عملياتها العسكرية الموجهة ضد تنظيم القاعدة الإرهابي، والذي لا يهدد أمن واستقرار اليمن فقط، بل إن التنظيم وفي أكثر من مناسبة سابقة يهدد بنقل عملياته الإرهابية إلى البحر، وما يشكل ذلك من تهديد للسلم والأمن الدوليين. وكنتيجة لقيام القوات الحكومية بتضييق الخناق على تنظيم القاعدة في محافظة أبين والقضاء على عدد من الإرهابيين، من خلال القيام بعمليات استباقية نوعية أدت إلى فرار عدد من قيادات التنظيم إلى الأماكن النائية في الصحراء والجبال. ومؤخرا قام تنظيم القاعدة بعملية إرهابية مروعة راح ضحيتها حوالي ١٠٠ شهيد وأكثر من ٣٠٠ جريح من خيرة شباب قوات الأمن المركزي أثناء التدريبات الأخيرة للاحتفال بعيد الوحدة اليمنية المباركة في ميدان السبعين بالعاصمة صنعاء. وأود اغتنام هذه الفرصة لأتقدم بخالص العزاء والمواساة لأهالي الشهداء مع تمنياتي بالشفاء العاجل للجرحى. كما أتقدم بالشكر لقادة الدول والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وأعضاء مجلس الأمن الدولي على إدانتهم لهذه العملية الغادرة وتقديم تعازيهم بهذا المصاب الجلل.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا التزام الحكومة اليمنية بمكافحة الإرهاب والتطرف، بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل القضاء على هذه الآفة الخبيثة وأسبابها ومصادرها، وهذا لا يتم بالجهود العسكرية فقط بل يمتد ليشمل الجهود التنموية

والثقافيــة والفكرية وإعادة التأهيل ومن خلال برامج متكاملة تقوم بها الحكومة، إلا أن ذلك يتطلب مزيدا من الدعم الدولي لجهــود الحكومة اليمنية ســواء عبر التعــاون الثنائي أو متعدد الأطــراف ودعم توصيــات المديرية التنفيذيــة للجنة مكافحة الإرهاب وغيرها.

ثانيــا، تزايــد أعــداد النازحــين والمشــردين داخليا إلى ما يقارب ٥٠٠ ألف نازح، حيث قدرت المنظمات الإنسانية الحاجــة الملحة إلى حــوالي ٤٧٧ مليــون دولار أمريكي للعام ٢٠١٢ لمواجهــة الحاجات الإنســانية للنازحين، لم يتم تمويل سوى ٦٣ مليون دولار أمريكي منها في الوقت الراهن. ويمثل هذا الرقم تحديا كبــيرا للحكومة من أجل توفير المواد الغذائية والمياه الصالحة للشــرب لهذا العدد الهائــل من النازحين. وهنا اقتبس ما قالته مســاعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشــؤون الإنسانية كاترين براغ، والتي زارت اليمن مؤخرا حيث قالت وأقتبس ”إن الحالة الإنســانية المتدهورة في اليمن ليست ناجمة فقــط عن الصراعات الجارية في شمال وجنوب البلاد وإنما هي مشــكلة إنســانية في المقام الأول. قبل عدة أشهر نفذ برنامج الغــذاء العالمي مســحا للأمن الغذائي في اليمــن ووجد أرقاما منــذرة بالخطر فيما يتعلق بالأمــن الغذائي في كثير من المناطق اليمنية، حيث تدنت مستويات التغذية إلى وضع خطر ومقلق، قبل عامين كانت مســتويات انعدام الأمن الغذائي الشديد في اليمن تشــير إلى أن حوالي ٣ ملايين شخص تقريبا يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشــكل حاد، والآن وصل هذا الرقم إلى خمســة ملايين شــخص، مــا يعني أن حــوالي ٢٢ في المائة من ســكان البلد يعانون من انعدام الأمــن الغذائي بصورة حادة، وحوالي نصف ســكان البلد يعانون مــن انعدام الأمن الغذائي بشكل عام“. وطبقا لإحصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشــؤون الإنســانية، فإن ٤٤,٥ في المائة من إجمالي السكان، أي حــوالي ١٠ ملايين يمني يعانون من انعــدام الأمن الغذائي بشــكل عام، مــن بينهــم ٢٢ في المائة أي حــوالي ٥ ملايين مواطن يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشــكل حاد. وهناك ٤٦٥ ٠٠٠ نازح في أكثر من محافظة يمنية و ٨٥٥ ١٦٩ لاجئا و ١٤٠ ٠٠٠ عائــد. وهنــاك ٨٣٠ ١١٦ تأثروا بالحروب، و ١٢ ٠٠٠، بالإضافة إلى ٠٧٩ ٦٥٦ ٢ بحاجة إلى خدمات المياه والصرف الصحي. وعلى ما جاء في إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للطفولة ”اليونيسيف“، فإن هناك ما يقرب من مليون طفل من ضحايا ســوء التغذية الحــاد في اليمن. وهناك ما يُقدر بـ ٢٦٧ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الشديد، ويمكن أن يواجهوا الموت. وعليه فإننا نناشــد الدول الأعضاء تقديم الدعــم اللازم للجمهورية اليمنية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في اليمن من أجل مساعدة الأطفال والنازحين.

وقــد تزايدت أعداد اللاجئين القادمــين من دول القرن الأفريقي بالرغم من الظروف التي تمر بها اليمن، حيث تستضيف اليمن ما يزيد عن مليون لاجئ. وبالرغم من النداءات المتكررة المشــتركة التي أطلقتها الحكومة اليمنية وكذا المفوضية السامية لشــؤون اللاجئــين، إلا أن المجتمــع الــدولي لم يلتفت بجدية لهذه المســألة إلى مؤخرا وبشكل غير كاف، فالحكومة اليمنية تعاني من محدودية الموارد الاقتصادية وتواجه ارتفاعا في نســبة البطالــة، وزاد علــى عاتقهــا الرقم الكبير للاجئــين من القرن الأفريقــي. واغتنم وجودي اليوم أمام مجلس الأمن للتحذير مما ســبق أن حذرت منه الحكومة اليمنية في الســابق وهو اختفاء الإرهابيــين وتجار المخدرات وغيرهــم بين صفوف الإرهابيين الفارين من القرن الأفريقي إلى اليمن، والتوجه بعدها إلى دول الجوار والبلدان الأوروبية وغيرها.

ومنذ أن هبت رياح التغيير في اليمن مطلع العام الماضي، فقد الكثير من المواطنين أعمالهم وأغلقت عدد من الشــركات نظرا للأوضاع الاقتصادية الســيئة التي مرت بها البلاد، مما زاد من نســبة البطالة بشــكل مخيف أدى إلى زيادة مستوى الفقر

وعــدم قدرة الكثير من أرباب الأسـر علــى تغطية احتياجات أســرهم. كما أن تدهور الوضــع الاقتصادي للبلاد يُعد عائقا كبيرا أمام جهود الحكومة اليمنية، إذ تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسـبب توقف معظم الأنشطة الاقتصادية متأثرة بتدهور الأوضاع السياسية والأمنية الــتي شــهدتها البلاد، ومــا صاحبها من أزمات في المشـتقات النفطيــة وانقطاع الكهرباء وتدهــور في معظم خدمات البنية التحتيــة، علاوة على تعليق العديد من المشــاريع الاســتثمارية الوطنية والأجنبية التي كان مخططا إقامتها.

ســأختم كلمتي باقتباس جزء من كلمة صاحب السمو الملكــي الأمير ســعود الفيصل، وزير خارجيــة المملكة العربية الســعودية الشــقيقة في اجتماع مجموعة أصدقــاء اليمن الذي عُقد بالعاصمة السعودية الرياض بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ حيث قال، واقتبس:

”اليمــن دولــة ذات حضارة أصيلــة وتاريخ عريق وليســت حالة تبعث على الأســى والإحباط. فالإنسان اليمــني خلاق وملتزم بالمســاهمة في بناء وطنه ويســتحق كل المســاعدة والدعم. ولهذا فإن أمن واســتقرار وتنمية اليمن هي مســؤولية دولية ومردودها على الأمن الدولي مبرر للالتزام الــدولي في تلبية متطلبات التنمية في اليمن. وأود هنا أن أحث كافة الدول الصديقة لليمن على دعم وتمويل المشاريع والبرامج والخطط التنموية التي يقدمها“.

فما ذكره صاحب الســمو وزير الخارجية الســعودي، اختصر الكثير الذي يمكن أن أقوله.

وفي النهايــة اتقــدم بخالص الشــكر والتقدير للأشــقاء في المملكــة العربية الســعودية، وفي مقدمتهم خــادم الحرمين الشــريفين الملــك عبــد الله بــن عبد العزيــز لدعمهــم اليمن ولاستضافتهم مؤتمر أصدقاء اليمن. والشكر موصول للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشــمالية، ولكل من شارك وقدم الدعم لبلدي، وكذلك لإعلان المملكة عن اســتضافتها لمؤتمر المانحين في حزيران/يونيه القادم، والذي نعول عليه الكثير في دعم الحاجات الإنسانية والملحة للشعب اليمني.

الرئيــس (تكلم بالإنكليزية): أشــكر ممثــل اليمن على بيانــه. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشــاورات غير رسمية لمواصلة مناقشة مشروعنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.